الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/7/FJI/2

الجمعية العامة

Distr.: General
13 November 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة
جنيف، ٨-١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١

فيجي

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من الوثائق الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وقد ذكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وقد روعي في إعداد التقرير أن وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أخذت في الاعتبار آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى المعلومات عن مسائل محددة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

(A) GE.09-16969 031209 041209

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المعلومات الأساسية والإطار

ألف – نطاق الالتزامات الدولية[1]

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان[2]	*تاريخ التصديق أو الانضمام أو الخلافة*	*الإعلانات/التحفظات*	*الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات*
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣	نعم (المواد ٢ و٣ و٤(أ) و(ب) و(ج) و٥(ج) و(د)'٥' و(هـ)'٥' و٦، و١٥ و٢٠(٣)	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): لا
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥	لا يوجد	–
اتفاقية حقوق الطفل	١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣	لا يوجد	–

المعاهدات الأساسية التي ليست فيجي طرفاً فيها: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (توقيع فقط، ٢٠٠٥)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (توقيع فقط، ٢٠٠٥)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	*التصديق أو الانضمام أو الخلافة*
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم
بروتوكول باليرمو[5]	لا
اللاجئون وعديمو الجنسية[6]	نعم، باستثناء اتفاقية عام ١٩٦١
اتفاقيات جنيف، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها[7]	نعم
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[8]	نعم
اتفاقية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمكافحة التمييز في مجال التعليم)	لا

١- في عام ١٩٩٨، أوصت لجنة حقوق الطفل فيجي بالنظر في التصديق على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٩]. وفي عام ٢٠٠٨، شجعت لجنة القضاء على التمييز العنصري فيجي على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[١٠]. وفي عام ٢٠٠٢ حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية[١١]. وأكدت لجنة القضاء على التمييز العنصري ما تشعر به من قلق إزاء قرار فيجي الاستمرار في تحفظاتها وإعلاناتها[١٢].

٢- ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري أيضاً بإعلان فيجي اعتزامها إصدار الإعلان الاختياري بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية[١٣] وتصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية[١٤]. واقترحت لجنة حقوق الطفل الانضمام إلى اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان[١٥].

٣- وفي عام ٢٠٠٩ دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيجي إلى الانضمام إلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١[١٦].

٤- وفي عام ٢٠٠٧، أوصى الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير[١٧] فيجي بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام ١٩٨٩.

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٥- أعرب الأمين العام عن استيائه لتولي القيادة العسكرية للسلطة في فيجي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فدعا إلى العودة إلى الحكم الدستوري بالوسائل السلمية والحوار الشامل[١٨]، وكررت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ما دعا إليه الأمين العام من إعادة السلطة الشرعية على الفور في فيجي، مضيفة أن الاستعاضة القسرية وغير الدستورية عن حكومة منتخبة بانتخابات حرة في فيجي قد أثار شواغل كبيرة تتعلق بقدرة البلد على كفالة حقوق الإنسان. وأكدت المفوضة السامية أن على فيجي الوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدات الدولية[١٩]. وأعرب مجلس الأمن أيضاً عن بالغ قلقه إزاء الوضع في فيجي[٢٠].

٦- وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لاحظت المفوضة السامية بقلق بالغ إعادة فرض حالة الطوارئ[٢١]. وأشار الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة[٢٢] إلى أوجه عدم التيقن التي تحيط بقدرة الإدارة المؤقتة على اعتماد قوانين جديدة على ضوء حل البرلمان الذي يضم مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[٢٣].

٧- وأشارت المفوضة السامية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى أنه في أعقاب القرار الذي أصدرته محكمة الاستئناف المتمثل في عدم شرعية تعيين الرئيس للحكومة المؤقتة بعد الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠٠٦، أصدر الرئيسي مرسوماً يقضي بإقالة جميع القضاة والموظفين القضائيين من مناصبهم إلى جانب جميع الموظفين المسؤولين الآخرين المعينين بموجب الدستور. وأصدر الرئيس أنظمة لحالات الطوارئ العامة تقيّد بدرجة كبيرة الحق في التجمعات العامة وحرية التعبير، وتمنح أفراد الجيش والموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون صلاحيات واسعة في مجالي الاعتقال والاحتجاز[٢٤]. وأعربت المفوضة السامية عن بالغ قلقها إزاء إقالة الجهاز القضائي وفرض تقييدات شديدة على وسائط الإعلام. وحثت بقوة على العودة إلى سيادة القانون واستعادة الجهاز القضائي ووضع حد للرقابة على الإعلام. وأكدت من جديد دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الحكومة الشرعية والنظام الدستوري. فقد أعرب الأمين العام عن استيائه بشدة من إعلان حالة الطوارئ العامة والمحاولة الواضحة لإطالة حكم جهاز تنفيذي غير منتخب من خلال وضع إطار زمني جديد مدته خمس سنوات للانتخابات البرلمانية (بحلول عام ٢٠١٤)[٢٥]. واستمع مجلس الأمن في ٢٠ نيسان/أبريل إلى إحاطة بشأن الوضع في فيجي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وفي أعقاب الاجتماع أعرب رئيس المجلس عن القلق الكبير الذي يساور الأعضاء ودعا إلى إرساء دعائم الديمقراطية[٢٦].

٨- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ذكرت المفوضة السامية مرة أخرى في الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان ما يحدث في فيجي من انتهاك النظام الدستوري وتقويض الحيز الديمقراطي مشيرة إلى وجوب استعادة الشرعية واحترام سيادة القانون[٢٧].

٩- وفي عام ٢٠٠٩ دفعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن اتفاقية حقوق الطفل لم تُدرج بعد في النظام المحلي وأكدت التوصيات الواردة في تقرير البحوث الأساسية في مجال حقوق الطفل، بما في ذلك إصلاح قانون الأحداث واعتماد قانون يتعلق بالأطفال الرضع وتعديل القانون المتعلق بالتعليم، وصياغة قانون جديد للجرائم وآخر للإجراءات الجنائية، ودعم مشروع قانون يتعلق بالعنف المترلي وإصلاح تشريع العمالة وما يتصل به من أنظمة[٢٨]. وأشارت منظمة اليونيسيف إلى العدد القليل للموظفين العاملين في مكاتب النائب العام ولجنة إصلاح القوانين في فيجي وإلى ضخامة حجم الأعمال المتأخرة في مجال وضع مشاريع للقوانين التشريعية[٢٩].

١٠- واعترفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالجهود المبذولة لتحسين معايير معاملة الأشخاص عديمي الجنسية، ورحبت بمرسوم المواطنة في فيجي لعام ٢٠٠٩ وبأنظمة المواطنة في فيجي لعام ٢٠٠٩[٣٠].

جيم – الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان وهيكلها

١١- منحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في فيجي اعتماداً من الفئة ألف في عام ٢٠٠٠[٣١]، لكن هذا الاعتماد عُلّق في آذار/مارس ٢٠٠٧. واستقالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في فيجي من لجنة التنسيق الدولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧[٣٢]. وأشار الأمين العام إلى معلومات واردة تفيد أن لجنة حقوق الإنسان في فيجي تجمع مادة تقرير عن أفراد قدموا شكاوى إلى آليات الأمم المتحدة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[٣٣]، وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها لأن اللجنة ربما لم تعد تفي وفاءً كاملاً بالمعايير الواردة في مبادئ باريس[٣٤]، وأكدت المفوضة السامية ضرورة أن تؤدي هذه اللجنة دوراً فعالاً ومستقلاً يتفق اتفاقاً تاماً مع مبادئ باريس[٣٥].

١٢- ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بإنشاء عدة آليات مؤسسية لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتنفيذ خطة العمل المعنية بالمرأة. ولاحظت اللجنة عدم وجود آليات فعالة للتصدي للممارسات التمييزية وحثت الحكومة على إدراج إجراءات واضحة لإنفاذ الحقوق الأساسية وسن قانون تكافؤ الفرص ليشمل أفعال الجهات غير الحكومية[٣٦].

١٣- وأوصى الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة بتعيين مفوض معني بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة يضطلع بتسجيل ورصد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في فيجي وتلقي الشكاوى في هذا الخصوص[٣٧].

١٤- وأوصت منظمة اليونيسيف بإنشاء عملية لتقديم الشكاوى تراعي الأطفال فيما يتعلق بجميع الخدمات الحكومية[٣٨].

دال – التدابير السياساتية

١٥- أُشير في تقرير لمنظمة اليونيسيف صدر في عام ٢٠٠٨ إلى أن الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ترمي، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وزيادة المعروض من المساكن بتكلفة معقولة وتنمية مجتمعات الجزر الريفية النائية بتحسين البنى التحتية وفرص كسب العيش، وزيادة الأمن والقانون والعدالة[٣٩]. وأكدت منظمة اليونيسيف في تقرير لها صدر في عام ٢٠٠٧[٤٠] ولجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، أن خطة عام ٢٠٢٠ للفيجيين من الشعوب الأصلية تتضمن سياسات للعمل الإيجابي ترمي، في جملة أمور، إلى تحسين التعليم وفرص التدريب لسكان فيجي من الشعوب الأصلية وللطلاب من روتومان[٤١]. ومع ذلك أشار تقرير منظمة اليونيسيف الصادر في عام ٢٠٠٧ إلى أن هذه السياسات تشمل من الناحية العملية حتى المناطق التي توجد فيها أدلة

واهية إن وجدت على تركز حالة الحرمان إثنياً. وعلى سبيل المثال تقدم برامج الحكومة للرعاية والحد من الفقر المساعدة إلى الفيجيين بصفة رئيسية مع تجاهل جميع الأدلة التي تبين أن أفقر الفقراء هم في الأغلب فيجيون من أصل هندي[٤٢].

١٦- وأشارت منظمة اليونيسيف أيضاً إلى أنه جرى وضع سياسات وطنية تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨، بما في ذلك تعزيز حقوق المرأة والأطفال ذوي الإعاقة كمجال استراتيجي للسياسات[٤٣]. وذكر تقرير لمنظمة اليونيسيف صدر في عام ٢٠٠٧ أيضاً أن استراتيجية فيجي الوطنية المعنية بالإيدز ترمي من خلال عدد من التدابير إلى تحسين الحصول على العلاج والرعاية والدعم فيما يخص الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وزيادة الفرص المتاحة للوقاية وتعزيز الآليات الوطنية[٤٤]. وأشار التقرير أيضاً إلى حملات الحكومة لمكافحة التمييز الذي يواجهه كثير من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز[٤٥].

١٧- وقد اعتمدت فيجي في عام ٢٠٠٥ خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي تركز على نظام التدريس الوطني[٤٦].

ثانياً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

الهيئة المنشأة بمعاهدة[٤٧]	*آخر تقرير قُدم ونُظر فيه*	*آخر ملاحظات ختامية*	*رد المتابعة*	*حالة الإبلاغ*
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٦	٣ آذار/مارس ٢٠٠٨	تأخر تقديمه منذ آذار/مارس ٢٠٠٩	يحين موعد تقديم التقرير الموحد الذي يضم التقارير الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين في عام ٢٠١٢
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٠	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	-	وردت في عام ٢٠٠٩ التقارير من الثاني إلى الرابع التي حان موعدها في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤ و٢٠٠٨ على التوالي ومن المقرر النظر فيها في عام ٢٠١٠
لجنة حقوق الطفل	١٩٩٦	٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨	-	تأخر تقديم التقريرين الثاني والثالث منذ عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على التوالي

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

وُجهت دعوة دائمة	لا
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بآخر البعثات	الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧)[٤٨]
الزيارات الموافق عليها من حيث المبدأ	المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (طُلب إجراؤها في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩).
الزيارات التي طُلب إجراؤها و لم يوافق عليها بعد	المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (طُلب إجراؤها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧).
التيسير/التعاون أثناء البعثات	حظي الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة بتعاون ممتاز من سلطات فيجي أثناء تخطيط زيارته والقيام بها[٤٩].
متابعة الزيارات	
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	في الفترة قيد الاستعراض، أُرسل ١٤ بلاغاً يتعلق في جملة أمور بفئات معينة وست حالات تشتمل على نساء. وردّت الحكومة على بلاغين منها وهو ما يمثل رداً على ما نسبته ١٤ في المائة من البلاغات المرسلة.
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية[٥٠]	لم ترد فيجي في الموعد المحدد على أي استبيان من أصل ١٦ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[٥١].

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

١٨- تستضيف فيجي المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ الذي يقع في سوفا[٥٢]، وذلك منذ عام ٢٠٠٥[٥٣]. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، قدمت المفوضية المشورة والدعم فيما يتعلق بعمليات المصالحة وشمل ذلك فيجي[٥٤]. وفي عام ٢٠٠٧ قدمت المفوضية الدعم التقني إلى لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالأطفال وإلى اللجنة الوطنية المعنية باتفاقية القضاء على التمييز[٥٥]. وشاركت المفوضية في تنظيم الاجتماع السنوي الحادي عشر لمنتدى المؤسسات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في فيجي في عام ٢٠٠٦[٥٦]، واضطلعت بمجموعة من الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك تدريب القضاة والمحامين. وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في فيجي، نُظمت ندوة وحلقة عمل للقضاة والمحامين بشأن إمكانية التقاضي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة المحيط الهادئ[٥٧]. وقد تطلب الانقلاب الذي وقع في فيجي أن تكرس المفوضية المزيد من الاهتمام لفيجي[٥٨].

باء – تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١– المساواة وعدم التمييز

١٩– رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالأحكام المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في دستور عام ١٩٩٧، لكنها أعربت عن قلقها لأنه لا يتضمن تعريفاً للتمييز ضد المرأة[٥٩]. وتعرب اللجنة عن قلقها لأن المواقف النمطية المتأصلة تجاه المرأة في المجتمع، وفكرة أن الأسر المعيشية يجب أن يكون على رأسها رجل تشجع التمييز في العمل وتنفي المساهمة الاقتصادية للمرأة، وأوصت اللجنة بوضع برنامج سريع وذي قاعدة عريضة لتثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان وتوفير التدريب في مجال المساواة بين الجنسين وإدخال تعديلات على القوانين والأنظمة الإدارية للاعتراف بالمرأة على رأس الأسرة المعيشية وبمفهوم تقاسم المساهمة الاقتصادية ومسؤوليات الأسر المعيشية[٦٠]. وأشير في تقرير لمنظمة اليونيسيف صدر في عام ٢٠٠٨ إلى أنه لم يتم بعد إجراء تغييرات تشريعية، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالجرائم الجنسية المتعددة أو إلى أنه لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات كافية لمكافحة التمييز بحكم الأمر الواقع ضد المرأة في نظام التعليم وفي مكان العمل[٦١]. ولاحظت منظمة اليونيسيف أن قانون الزواج قد عُدّل في عام ٢٠٠٩ بحيث ارتفع الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة إلى الفتيات من ١٦ إلى ١٨ عاماً لتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في مسألة الحد الأدنى لسن الزواج[٦٢].

٢٠– وتشعر لجنة القضاء على التمييز العنصري ببالغ القلق لعدم اعتماد أية قوانين محددة تحظر التمييز العنصري، وتوصي بالتعجيل بمراجعة التشريعات لضمان امتثالها الكامل للاتفاقية[٦٣].

٢١– ولاحظت لجنة حقوق الطفل أنه لم تُتخذ تدابير كافية لضمان تمتع جميع الأطفال تمتعاً كاملاً بالحقوق المعترف بها في الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وأوصت اللجنة باتباع نهج أكثر فعالية للقضاء على التمييز ضد فئات معينة، ولا سيما الإناث من الأطفال والأطفال المعوقين والأطفال المودعين في رعاية مؤسسات والأطفال المقيمين في المناطق الريفية والأطفال الفقراء، مثل الأطفال المقيمين في الأحياء العشوائية والأطفال المولودين خارج رابطة الزوجية[٦٤].

٢٢– وأكدت منظمة اليونيسيف أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر تعرضاً للفقر. وعلى الرغم من اتساع فرص التعليم المتاحة لأولئك الأطفال في الآونة الأخيرة فإن أكثر ما يتاح للعديد منهم ليس سوى فرصة الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وبناء على ذلك لا يمكن لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على العمل وكثيراً ما يواجهون التمييز في مكان العمل[٦٥].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٢٣- في آب/أغسطس ٢٠٠٧ قام كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب[٦٦]، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بإرسال خطاب إلى الحكومة يتعلق بثلاث حوادث أفيد أن ثلاثة أشخاص توفوا فيها بينما هم في الاحتجاز لدى الشرطة أو الجيش. وأفادت تقارير بأن التحقيقات في حالات القتل لم تُحسم وأن الجناة لم يخضعوا للملاحقة القضائية.

٢٤- وفي عام ٢٠٠٩ أفاد المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بأنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ اقتيد مدني إلى قاعدة بحرية من قبل بعض الجنود التابعين لفرع مكافحة الشغب التابع للقوات المسلحة لفيجي المتورطين في عملية تمرد. وبعد بضعة أيام تبين من الفحص الذي أُجري عقب وفاة هذا المدني أن أسباب موته هي إصابات ناجمة عن تلقيه لعدة ضربات عنيفة، بما في ذلك جروح في الرأس مع نزيف تحت الجافية. وفي عام ٢٠٠٤ خلصت محكمة مدنية إلى أن العسكريين تسببوا في موته وأمرت بدفع تعويض لأسرته، لكن أسرة الضحية لم تتلق أي أموال و لم توجه تهم جنائية بحق أحد[٦٧].

٢٥- وفي عام ٢٠٠٧ أرسل المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير رسالة بشأن ادعاءات تتعلق بقضية الأمين العام لاتحاد فيجي الوطني لعمال توكي الذي زُعم أنه اقتيد إلى الحجز العسكري حيث تعرض للاعتداء البدني والنفسي. وأحيل في مرحلة لاحقة للمثول أمام هيئة عسكرية حيث تعرض للتهديد بالقتل إن هو واصل الإدلاء بتصريحات ضد قائد الجيش[٦٨].

٢٦- وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قامت كل من المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بتوجيه نداء عاجل يتعلق بست ناشطات مؤيدات للديمقراطية قبضت عليهن قوات الجيش. وأُعرب عن شواغل لأن سلسلة أفعال الترهيب والتحرش والتهديدات المتعلقة بالعنف الجنسي تشكل جزءاً من حملات جارية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان[٦٩]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قام كل من المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ونائب رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بتوجيه نداء عاجل يتعلق بتوقيف واحتجاز ١٢ امرأة من المدافعات عن حقوق الإنسان. وأُعرب عن قلق في هذا الخصوص، لأن عملية القبض ترتبط فقط بأنشطتهن غير العنيفة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان كما قيل[٧٠].

٢٧- ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بقلق إزاء ارتفاع معدل حالات العنف الإثني والعنف الجنساني في فترات الاضطرابات المدنية. وعلى الرغم من

المبادرات الإيجابية المتخذة للتصدي لهذا العنف، لا تزال هناك حالات كثيرة من العنف المترلي والإساءة الجنسية الموجهة ضد النساء والفتيات. وطلبت اللجنة إلى فيجي تعزيز المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني واعتماد القوانين المقترحة ضد العنف المترلي والإساءة الجنسية في وقت مبكر لمنع الممارسات التي تضفي الصبغة القانونية على العنف ضد المرأة(٧١). وأشارت منظمة اليونيسيف إلى أن فيجي تعترف في الوقت الحاضر بالعنف المترلي كمشكلة اجتماعية متفشية في جميع المجتمعات المحلية وبأن الشرطة قد وضعت آليات مثل سياسة عدم إسقاط القضايا، لتحسين عمليات الإبلاغ والتدابير الرامية إلى التصدي لهذه المسألة. بيد أن المشكلة لا تزال قائمة في حد ذاتها(٧٢).

٢٨- وذكرت منظمة اليونيسيف أنه على الرغم من أن العقوبة البدنية غير مشروعة في المدارس لكنها لا تزال تُمارس في كثير من المناطق نظراً إلى الجهل بوجود طرائق تأديبية بديلة وانعدام الوعي بحقوق الطفل(٧٣). وأُعرب عن شواغل في هذا الصدد، وأوصت لجنة حقوق الطفل باتخاذ تدابير، بما في ذلك تشريعات لمنع ومكافحة إساءة المعاملة داخل الأسرة ويشمل ذلك العنف المترلي والاعتداء الجنسي على الأطفال (٧٤).

٢٩- وأُشير في تقرير لمنظمة اليونيسيف صدر في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة حالات الاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال جنسياً وقد تعاظمت هذه الحالات بسبب الوسائط الإلكترونية الجديدة واتساع نطاق السياحة والفقر(٧٥). وفي عام ٢٠٠٩ طلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية اتخاذ تدابير للمساعدة على انتشال الأطفال من بؤرة أسوأ أشكال عمل الأطفال، مثل الأطفال المشردين الذين يعملون في السياحة الجنسية، واستهلال مبادرات لضمان تأهيلهم وإدماجهم(٧٦). وأوصت لجنة حقوق الطفل أيضاً باتخاذ تدابير لمنع ومكافحة الاستغلال الاقتصادي الجنسي للأطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال في البغاء والمواد الإباحية والاتجار بهم واختطافهم، وإنشاء مراكز تأهيل للضحايا(٧٧).

٣٠- وأشارت منظمة اليونيسيف إلى أن الأطفال لا يُفصلون دوماً عن الكبار في مراكز الاحتجاز، ويعزى ذلك جزئياً إلى العدد المحدود للمرافق(٧٨). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لعدم توفر المشورة القانونية للأطفال في مراكز الرعاية، ولأن الاحتجاز لا يستخدم باعتباره تدبيراً لا يلجأ إليه إلا كملاذ أخير، وللحالة السيئة في مراكز الاحتجاز. وأوصت اللجنة بشدة برفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية المحدد بـ ١٠ سنوات إلى ١٨ سنة(٧٩).

٣١- وفي عام ٢٠٠٩، لاحظ الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أن محكمة في فيجي وجدت أن عدم إمكانية الوصول إلى صرف صحي ملائم في السجون يعد بمثابة معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة وأن ذلك يخرق الدستور الفيجي والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء(٨٠).

٣٢- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها لتزايد مشكلة الدعارة الناجمة عن الظروف الاقتصادية القاسية. وأوصت بوضع برنامج شامل ومتكامل لإصلاح القانون والسياسات في هذا الصدد[٨١].

٣٣- وأبدى الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة قلقه إزاء جوانب أنشطة الفيجيين الذين يُجندون للعمل في شركات خاصة توفر خدمات المساعدة العسكرية والخدمات الاستشارية والأمنية في حالات العنف والنزاع المسلح كما هو الحال في العراق. وتتعلق الادعاءات بحوادث إطلاق النار بصورة عشوائية والاستهداف المتعمد للمدنيين. وقد اشتملت هذه الأنشطة على حراس يعملون في إطار تعاقد خاص وعسكريين سابقين[٨٢].

٣- إقامة العدل وسيادة القانون

٣٤- أشير في التقريرين السنويين للمنسق المقيم الصادرين في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى شواغل تتعلق باستقلالية الجهاز القضائي وقلة الثقة بهذا الجهاز[٨٣].

٣٥- وأشارت المفوضة السامية في عام ٢٠٠٧، بعد أن أبدت قلقها إزاء تأثير حالة الطوارئ التي تفاقمت بسبب زيادة الضغوط على استقلالية الجهاز القضائي، إلى أن توافر القدرة للمؤسسات المستقلة استقلالاً فعلياً من أجل العمل بفعالية وإعمال الحقوق يشكل مسألة أساسية، ولا سيما في مثل هذه الظروف[٨٤].

٣٦- وندد كل من المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بشدة في عام ٢٠٠٩ بقرار الرئيس إقالة الجهاز القضائي بأكمله[٨٥]. وأرسل المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين رسالة إلى الحكومة تتعلق بتعليق كبير القضاة[٨٦].

٤- حرية الدين أو المعتقد أو التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٧- أقرت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد ردود الحكومة على البلاغات المرسلة في السابق فأكدت في عام ٢٠٠٥ أنه حتى في أوقات الطوارئ التي تهدد حياة الأمة لا يمكن تقييد بعض الحقوق، بما في ذلك الحق في حرية الدين أو المعتقد[٨٧].

٣٨- وأشير في التقرير السنوي للمنسق المقيم الصادر في عام ٢٠٠٧ إلى أن الانقلاب العسكري قد أثار قلقاً فيما يتعلق بقمع حرية الكلام وغير ذلك من الحريات المدنية[٨٨]. وندد كل من المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير في عام ٢٠٠٩بالقيود الشديدة المفروضة على الإعلام فذكر عمليات الترحيل والاحتجاز التعسفي للصحفيين. وأشار كل منهما إلى أن الصحفيين يُستدعون أمام وزارة الإعلام ويتلقون تحذيرات بتقييد مضمون تقاريرهم الصحفية[٨٩].

٣٩- وفي عام ٢٠٠٩ أعرب مدير عام منظمة اليونيسكو عن بالغ قلقه إزاء تعليق حرية الصحافة بموجب أنظمة الطوارئ العامة التي تنص على عدم السماح للمحررين بإصدار أو بث أي مواد تُظهر الجيش بأي صورة سلبية، وضرورة أن يصدّق المسؤولون على القصص الحساسة قبل نشرها وتعرض منظمات الإعلام التي تتجاهل هذه التوجيهات للإغلاق[٩٠].

٤٠- وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أرسل المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير رسالة تتعلق بادعاءات تفيد أن صحفياً أجنبياً أُخرج من فيجي وأُعلن أنه يشكل خطراً على الأمن. وقبل إخراجه نشرت الصحيفة التي يعمل بها مواد حساسة تتعلق بمسائل ضريبية تورط فيها وزير المالية [٩١]. وفي آب/أغسطس أرسل المقرر الخاص رسالة تتعلق بصحفيين أُلقي القبض عليهما، وتعرضا للاستجواب فيما يتعلق بمواد قاما بتحريرها. وأُعرب عن قلق لأن هذه الحوادث يمكن أن تشكل محاولة مباشرة لمنع التحقيقات الصحفية المستقلة في فيجي[٩٢].

٤١- وفي عام ٢٠٠٦، لاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عدم وجود قاعدة دعم قوية لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ووجود تصور يعتبر حقوق الإنسان مفهوماً غربياً لا يتمشى مع الثقافة التقليدية[٩٣].

٤٢- ودعت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى العودة بسرعة إلى الشكل الديمقراطي للحكومة وشجعت فيجي على إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتشكيل حكومة تستند إلى دستور عام ١٩٩٧ الذي ينص على تقاسم السلطة بين المجتمعات المحلية الإثنية وفي الوقت نفسه ضمان احترام أشكال الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية[٩٤]. وأشار التقرير السنوي للمنسق المقيم الصادر في عام ٢٠٠٨ إلى أن الحكومة المؤقتة قد خلفت بوعدها في إجراء انتخابات في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأحال إلى المشاورات مع الحكومة المؤقتة والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية المتعلقة بوضع طرائق من أجل عملية حوار سياسي شاملة ومستقلة ومحددة زمنياً[٩٥].

٥- الحق في العمل وفي شروط عمل عادلة ومواتية

٤٣- أبدى الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة[٩٦] قلقه في عام ٢٠٠٧ إزاء معلومات تشير إلى استغلال الفيجيين الذين قامت بتوظيفهم شركات أمنية خاصة. وجرى إغراء ألوف منهم بدفع رسوم لقاء العمل الأمني المرتقب في الخارج الذي لم يتحقق. وفي عدد من الحالات أُفيد أن العقود تُوقع بموجب شروط احتيالية وأن كثيراً من الفيجيين يتعرضون لمخالفات في العقود ويواجهون ظروف عمل سيئة، بما في ذلك ساعات عمل مطولة، وعدم تسديد الأجور أو تسديد جزء منها، وإساءة المعاملة وإهمال الاحتياجات الأساسية. وأوصى الفريق العامل باتخاذ تدابير لمعالجة قضايا إعادة الإدماج والاضطراب النفسي اللاحق للصدمات التي يعاني منها أفراد عادوا من أداء أعمال أمنية في الخارج[٩٧].

٤٤- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها[٩٨] لأن المرأة لا تتلقى الأجر نفسه مقابل العمل المتساوي القيمة ولا تتاح لها فرص متساوية للعمل والترقية. وأشار إطار عمل الأمم المتحدة دون الإقليمي للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ إلى أدلة تثبت أن المهن لا تزال مقسمة حسب الجنس، وأن المرأة لا تزال تعاني من قوالب نمطية وتمييز مباشر في ممارسات التعيين وإلى عدم تكافؤ فرص الانتفاع ببرامج التدريب[٩٩]. ولاحظت اللجنة أن ظروف عمل المرأة، ولا سيما في المناطق المعفاة من الضرائب تخالف المادة ١١ من الاتفاقية. وأوصت بسرعة اعتماد مشروع قانون العلاقات الصناعية وتشريع تكافؤ الفرص وبإلغاء قوانين العمل القديمة. فالإصلاحات القانونية ينبغي أن تجعل إجازة الأمومة إلزامية وأن تعالج التحرش الجنسي في مكان العمل. وينبغي لفيجي أن تعزز اعتماد مدونة أخلاقيات من أجل المستثمرين، بما في ذلك في المناطق المعفاة من الضرائب[١٠٠].

٤٥- وفي عام ٢٠٠٨، طلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إجراء تعديلات على قانون علاقات العمل لكي يتاح لغير المواطنين الترشح لتقلد مناصب نقابية على الأقل بعد مدة إقامة معقولة في البلد[١٠١]، ولكي لا تفرض أحكام السجن في حالة الإضراب إلا في حالة الانتهاكات الجزائية وتكون مصحوبة دوماً بضمانات قضائية كافية[١٠٢].

٤٦- وأشارت منظمة اليونيسيف إلى أن الفقر هو السبب الرئيسي لعمل الأطفال في فيجي. وأن أكثرية الأطفال الذين يعملون إنما يعملون بطرق غير نظامية كخدم في المنازل لدى الأُسر، أو كعمال أو عاملين في المزارع. وأصبح بعضهم أطفال شوارع في المدن أو عمالاً لجرّ العربات في الأسواق أو ماسحي أحذية أو من ممارسي البغاء[١٠٣]. وأظهر تعداد عام ٢٠٠٧ أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ عاماً من القوى العاملة تبلغ ٩,٥ في المائة وهي ٢٣,٥ في المائة فيما يخص أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً[١٠٤].

٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشة لائق

٤٧- أشارت منظمة اليونيسيف إلى أن الفقر أصبح قضية وطنية متزايدة الإلحاح فذكرت الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في الفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و٢٠٠٣-٢٠٠٤ التي تفيد أن نسبة ٣٤,٤ في المائة من الأسر المعيشية تعيش في الفقر وقد ارتفعت عن عام ١٩٩١ حيث بلغت ٢٩ في المائة. وتشمل الظروف القاسية عدم كفاية سبل الدخل وقلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وبصفة خاصة الحصول على مياه الشرب والكهرباء والتعليم[١٠٥].

٤٨- ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المكاسب المحققة فيما يتعلق بصحة المرأة، ولكنها أعربت عن قلقها لأن وفيات الأمهات والرضع تؤثر على المرأة في الجزر النائية تأثيراً ضاراً[١٠٦]، وهو ما أشارت إليه أيضاً لجنة حقوق الطفل[١٠٧]. وأشارت منظمة

اليونيسيف إلى أن الحكومة تقدم الخدمات الصحية إما مجاناً وإما بتكلفة زهيدة لكن نوعية الخدمات الصحية في الريف قد تدهورت بسبب فقدان الموظفين الطبيين الذي يُعزى إلى الهجرة[١٠٨]. وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى شواغل مماثلة، فشجعت على اتخاذ تدابير استباقية وتوفير الحوافز لجذب المهنيين العاملين في الخدمات الصحية المحلية في فيجي، وأوصت بأن تُعطى الأولوية لتخصيص الموارد اللازمة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة، بما في ذلك في الجزر النائية[١٠٩].

٤٩- وفي عام ١٩٩٨، أبدت لجنة حقوق الطفل قلقها إزاء ارتفاع معدل حالات الحمل المبكر وحالات الأمراض المنقولة عن طريق الجنس بين الشباب وحوادث الانتحار بين المراهقين وعدم وصول المراهقين إلى خدمات التثقيف والإرشاد في مجال الصحة الإنجابية وعدم كفاية تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[١١٠].

٥٠- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة وأوصت في جملة أمور بتنفيذ تدابير بديلة لإيداع الأطفال المعوقين في المؤسسات وبدء حملات لزيادة الوعي من أجل الحد من التمييز[١١١].

٥١- وأكد تقرير لمنظمة اليونيسيف صدر في عام ٢٠٠٨ أنه ليس بمقدور مجالس البلدية وهيئة الإسكان تلبية الطلبات على مساكن بتكلفة معقولة وأن الأسر الفقيرة ليس لها من خيار سوى العيش في مستوطنات غير رسمية تفتقر إلى حيازة مضمونة، وفي ظروف معيشة سيئة[١١٢].

٧- الحق في التعليم

٥٢- ذكرت منظمة اليونيسيف أن تكاليف رسوم الدراسة مجانية حتى الصفوف الثانوية العليا لكن المدارس تفرض رسوماً ومصروفات أساسية أخرى تشمل الزي المدرسي والكتب ووسائل النقل. ويكمن السبب الرئيسي لتسرب الأطفال من المدارس في عدم قدرتهم على دفع تكاليف الدراسة[١١٣].

٥٣- وأفادت منظمة اليونيسيف بأنه على الرغم من أنه يوجد لدى فيجي واحد من أفضل النظم التعليمية في منطقة المحيط الهادئ، لكن هذا النظام لا يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي والقوى العاملة. وينضم أكثر من نصف عدد المنقطعين عن الدراسة البالغ ١٥ ٠٠٠ تلميذ في فيجي كل عام إلى صفوف المتعلمين العاطلين عن العمل، ولا تزال فيجي تفتقر بدرجة كبيرة إلى الحرفيين المهرة[١١٤].

٥٤- وفي عام ٢٠٠٨ طلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية معلومات عن التقدم المحرز في مجال تحسين فرص حصول الفيجيين من الشعوب الأصلية على التعليم على جميع المستويات[١١٥]، وتنفيذ وتأثير تدابير العمل الإيجابي المتخذة فيما يتعلق بالفئات الإثنية المحرومة، بما في ذلك التدريب المهني والعمالة[١١٦].

٥٥- ورحبت لجنة القضاء على التمييز بتدابير التعليم الإلزامي للغتين الفيجية والهندية. وأوصت، في جملة أمور، بأن تضمن فيجي وضع سياسات غير تمييزية لتسجيل الأطفال، بما في ذلك عند الاقتضاء إلغاء تصنيف المدارس وكفالة تضمين المناهج المدرسية أهمية احترام مختلف المجموعات الإثنية [١١٧].

٥٦- وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن عوامل زيادة الفقر والظروف الاقتصادية السيئة تقوض مكاسب فيجي في مجال تعليم المرأة وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات تسرب الفتيات من المدارس مع ما يتصل بذلك من مشاكل الزواج المبكر وحالات الحمل بين المراهقات والاستغلال الجنسي وأوصت اللجنة بوضع سياسات وبرامج محددة الهدف[١١٨].

٨- الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية

٥٧- أبدت لجنة القضاء على التمييز العنصري قلقها إزاء تدني مستوى تمثيل الفيجيين الهنود فأوصت باتخاذ تدابير لضمان تمثيل كل الجماعات الإثنية على النحو الواجب في مؤسسات الدولة وفي الإدارة الحكومية، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة ولا سيما في قوات الجيش مع مراعاة الدور الذي أدته هذه القوات أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت في فيجي[١١٩].

٥٨- ولا تزال لجنة القضاء على التمييز العنصري تشعر بالقلق إزاء الوضع الحالي لتوزيع الأراضي في فيجي الذي يعوق التنمية الاقتصادية للمجتمعات غير الأصلية، ولا سيما الفيجيون الهنود. ودعت اللجنة إلى اتخاذ تدابير فورية لتسوية مسائل حقوق الأراضي بطريقة توفيقية ومنصفة واتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة لمنع استمرار تردي الوضع الاقتصادي للفيجيين غير الأصليين. وأوصت اللجنة بشدة بمراجعة نظام الأراضي الحالي[١٢٠].

٩- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٥٩- لاحظت لجنة القضاء على التمييز بارتياح اعتماد قانون الهجرة لعام ٢٠٠٣ وإلغاء المادة ٨(١)(ز) من القانون[١٢١]. ورحبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً بالقانون الصادر في عام ٢٠٠٣، وبوجه خاص الجزء ٦: تحديد وضع اللاجئ وأنظمة الهجرة لعام ٢٠٠٧ والتي تنص على إطار قانوني واضح لتقييم طلبات اللاجئين. ولاحظت اللجنة أن فيجي تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية وتعمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للوفاء بالتزاماتها، لكنها أشارت إلى أنها سوف تستفيد من تحسين عملية بناء القدرات وتوفير التدريب ووضع إجراءات تشغيلية موحدة واضحة[١٢٢].

ثالثاً – الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

٦٠- أشارت لجنة حقوق الإنسان إلى التشكيل الجغرافي الخاص لفيجي المؤلف من ٣٣٠ جزيرة والضآلة النسبية لحجم سكانها الذين يؤلفون عدداً من المجتمعات المحلية المختلفة والمنعزلة[١٢٣]. ورأت منظمة اليونيسيف أن تحديد الاحتياجات اللازمة للفئات الخاصة وضمان مشاركتها في الأنشطة ينطوي على صعوبات من حيث إن بعض المناطق المرتفعة الواقعة في فيتي ليفو وهي الجزيرة الرئيسية لفيجي معزولة للغاية[١٢٤].

٦١- وأقرّت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن فترات عدم الاستقرار السياسي والتوترات الإثنية والنمو الاقتصادي المتدني والفقر المتزايد في فترة يمر فيها الاقتصاد بمرحلة انتقالية أثرت سلباً على الجهود التي تبذلها فيجي لتنفيذ الاتفاقية[١٢٥].

رابعاً – الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

توصيات محددة للمتابعة

٦٢- طلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى فيجي أن تقدم في آذار/مارس ٢٠٠٩ معلومات عن تنفيذ التوصيات لضمان جملة أمور، منها استقلالية لجنة حقوق الإنسان فيها وضمان ألا تكون سياسات التسجيل في المدارس تمييزية[١٢٦].

٦٣- وفي عام ٢٠٠٧ قدم الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة عدداً من التوصيات الرامية إلى رصد أنشطة الشركات الأمنية الخاصة عن طريق جملة أمور، منها التحقق من وضع مُدراء الشركات الأمنية الخاصة والجهات صاحبة المصلحة والمسؤولين التنفيذيين وجميع العاملين في هذه الشركات، لضمان عدم ضلوعهم في السابق في انتهاكات لحقوق الإنسان وعدم وجود تضارب في المصالح بين الوظائف التي يشغلها أفراد في الجيش أو أفراد سبق لهم العمل في الجيش أو في الشرطة ومشاركتهم في أعمال الشركات الأمنية الخاصة، واعتماد السلطات المختصة لتدابير تمكنها من التصرف بسرعة وبصرامة عند تلقي الشكاوى[١٢٧]. وأوصت اللجنة بوضع تشريع وطني للتصدي لمسألة المرتزقة وللأنشطة المتعلقة بالارتزاق ولأنشطة الشركات الخاصة التي توفر تقديم المساعدة العسكرية والخدمات الاستشارية والأمنية في الأسواق الدولية[١٢٨].

٦٤- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدداً من التوصيات المحددة إلى فيجي تتضمن، في جملة أمور، ضمان المعالجة السريعة لطلبات تلقي الحماية الدولية بالتعاون الوثيق مع المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى صاحبة مصلحة، ومنح اللاجئين المعترف بهم حقوق العمل وغيرها من الاستحقاقات على نحو غير تمييزي[١٢٩]. وبالإشارة إلى حالة شخص ارتُئي أنه يتمتع بوضع اللاجئ في عام ٢٠٠٦ لكنه ظل ينتظر الحصول على وثائق سليمة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٩، أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية

لشؤون اللاجئين أن ملتمسي اللجوء واللاجئين ينبغي أن يتلقوا الدعم المادي المناسب طوال عملية البت في وضعهم كلاجئين[١٣٠].

خامساً – بناء القدرات والمساعدة التقنية

٦٥- أشار إطار عمل الأمم المتحدة دون الإقليمي للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ إلى أربعة مجالات ذات أولوية أو مجالات نتائج وهي: النمو الاقتصادي العادل والحد من الفقر والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وخدمات المجتمع والحماية العادلة والإدارة البيئية المستدامة[١٣١].

٦٦- وأبدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استعدادها لتوفير المشورة التقنية والإرشادات العملية والدعم التنفيذي بما في ذلك التدريب[١٣٢].

Notes

[1] Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, http://treaties.un.org/

[2] The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families

CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

[3] The reservation and declarations formulated by the Government of the United Kingdom on behalf of Fiji are affirmed but have been redrafted by the Government of Fiji as follows:

"To the extent, if any, that any law relating to elections in Fiji may not fulfil the obligations referred to in article 5 (c), that any law relating to land in Fiji which prohibits or 06634670663467restricts the alienation of land by the indigenous inhabitants may not fulfil the obligations referred to in article 5 (d) (v), or that the school system of Fiji may not fulfil the obligations referred to in articles 2, 3, or 5 (e) (v), the Government of Fiji reserves the right not to implement the aforementioned provisions of the Convention."The Government of Fiji wishes to state its understanding of certain articles in the Convention. It interprets article 4 as requiring a party to the Convention to adopt further legislative measures in the fields covered by sub-paragraphs (a), (b) and (c) of that article only in so far as it may consider with due regard to the principles embodied in the Universal Declaration of Human Rights and the rights expressly set forth in article 5 of the Convention (in particular the right to freedom of opinion and expression and the right to freedom of peaceful assembly and association) that some legislative addition to or variation of existing law and practice in those fields is necessary for the attainment of the end specified in the earlier part of Article 4.

"Further, the Government of Fiji interprets the requirement in article 6 concerning `reparation or satisfaction' as being fulfilled if one or other of these forms of redress is made available and interprets `satisfaction' as including any form of redress effective to bring the discriminatory conduct to an and. In addition it interprets article 20 and the other related provisions of Part III of the Convention as meaning that if a reservation is not accepted, the State making the reservation does not become a Party to the Convention."The Government of Fiji maintains the view that Article 15 is discriminatory in that it establishes a procedure for the receipt of petitions relating to dependent territories whilst making no comparable provision for States without such territories."

[4] Adopted by the General Assembly in its resolution 63/117 of 10 December 2008. Article 17, paragraph 1, of OP-ICESCR states that "The present Protocol is open for signature by any State that has signed, ratified or acceded to the Covenant".

[5] Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

[6] 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

[7] Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-

International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

[8] International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning the Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

[9] Committee on the Rights of the Child, concluding observations adopted on 5 June 1998, CRC/C/15/Add.89, para. 28.

[10] Committee on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, concluding observations adopted on 3 March 2008, CERD/C/FJI/CO/17, para 8.

[11] Committee on the Elimination of Discrimination against Women, concluding observations adopted on 22 January 2002, A/57/38 (Part one), para.68.

[12] CERD/C/FJI/CO/17, para. 9.

[13] Ibid., para. 5.

[14] Ibid., para. 8.

[15] CRC/C/15/Add.89, para. 38.

[16] UNHCR submission to the UPR on Fiji, p. 3, available at http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/Documentation.aspx.

[17] A/HRC/7/7/Add.3, para.51(a)

[18] Highlights of the noon briefing by the Spokesman for the Secretary-General, 5 December 2006; available at http://www.un.org/News/ossg/hilites/hilites_arch_view.asp?HighID=722

[19] High Commissioner's press statement, 6 December 2006.

[20] Security Council press statements SC/8894, 7 December 2006, and SC/8881, 29 November 2006.

[21] High Commissioner's press statement, 14 September 2007

[22] A/HRC/7/7/Add.3, para.15

[23] Ibid., para 51 (b)

[24] High Commissioner's press release, 15 April 2009.

[25]Idem. See also Statement by the Secretary-General, 10 April 2009, available at http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sgsm12180.doc.htm

[26] S/2009/353, 13 July 2009

[27] Statement of Ms. Navanethem Pillay, United Nations High Commissioner for Human Rights, at the twelfth session of the Human Rights Council, 15 September 2009; available at

http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/view01/2DD5A4BD46C13CEFC1257631002D5B6B?opendocument

[28] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 1, available at http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/Documentation.aspx. See also UNICEF, Innocenti Research Centre, Law Reform and Implementation of the Convention of the Rights of the Child, December 2007, pp. 6-7.

[29] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 1.

[30] Ibid., p. 2.

[31] A/HRC/4/92.

[32] For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/10/55, annex 1.

[33] A/HRC/7/45, paragraph 7.

[34] CERD/C/FJI/CO/17, para. 11.

[35] High Commissioner's press statement, 14 September 2007

[36] A/57/38 (Part one), paras. 42, 46, 47 and 53.

[27] A/HRC/7/7/Add.3, para 51 (f)

[38] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 1. See also UNICEF, Innocenti Research Centre, Law Reform and Implementation of the Convention of the Rights of the Child, December 2007, pp. 6-7.

[39] UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, p. 20, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[40] Ibid., pp. 18, 40-41, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[41] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Indigenous and Tribal Peoples Convention 1989 (No. 169), 2008, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092008FJI169, para. 5.

[42] UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, pp. 18-19, available at

http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[43] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 1.

[44]Ibid., annex; UNICEF, Fiji situation analysis, p. 26.

[45] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 2. See also UNICEF, Looking Back Moving Forward, UNICEF's work for Pacific Island children: a review of 2008 and update on 2009, p. 23, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Looking_Back_Moving_Forward_WEB1.pdf.

[46] See General Assembly resolution 59/113 B of 14 July 2005, and Human Rights Council resolution 6/24 of 28 September 2007. See also letters from the High Commissioner for Human Rights dated 9 January 2006 and 10 December 2007, available at http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/Summary-national-initiatives2005-2009.htm.

[47] The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights
HR Committee	Human Rights Committee
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CAT	Committee against Torture
CRC	Committee on the Rights of the Child
CMW	Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Their Families
CRPD	Committee on the Rights of Persons with Disabilities

[48] A/HRC/7/7/Add.3.

[49] Ibid., p. 4, para. 2.

[50] The questionnaires included in this section are those which have been reflected in an official report by a special procedure mandate holder.

[51] See (a) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation sent in July 2005; (b) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent in July 2006; (c) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006; (d) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006; (e) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006; (f) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices; (g) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007; (h) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/7/8), questionnaire on assistance and rehabilitation programmes for child victims of sexual exploitation sent in July 2007; (i) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/8/10), questionnaire on the right to education in emergency situations sent in 2007; (j) report on the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/10/16 and Corr.1), questionnaire on trafficking in persons, especially women and children; (k) report of the independent expert on the question of human rights and extreme poverty to the eleventh session of the HRC (June 2009) (A/HRC/11/9), questionnaire on Cash Transfer Programmes, sent in October 2008; (l) report of the Special Rapporteur on the right to education (June 2009) (A/HRC/11/8), questionnaire on the right to education for persons in detention; (m) report of the Special Rapporteur on violence against women, (June 2009) (A/HRC/11/6), questionnaire on violence against women and political economy; (n) report of the Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences (A/HRC/12/21), questionnaire on national legislation and initiatives addressing the issue of bonded labour; (o) report of

the Special Rapporteur on the right to food to the twelfth session of the Council (A/HRC/12/31), questionnaire on world food and nutrition security; (p) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/12/23), questionnaire on measures to prevent and combat online child pornography.

[52] United Nations High Commissioner for Human Rights, 2008 Annual Report Activities and Results, pages 106-107.

[53] United Nations High Commissioner for Human Rights, Annual Report 2006, page 68.

[54] High Commissioner's Strategic Management Plan 2008-2009.

[55] United Nations High Commissioner for Human Rights, 2007 Report on Activities and Results, pp. 91-93.

[56] High Commissioner's Strategic Management Plan 2008-2009.

[57] United Nations High Commissioner for Human Rights, Annual Report 2006, page 68.

[58]Ibid., Annual Report 2006, page 68.

[59] A/57/38 (Part one), paras. 41 and 46.

[60]Ibid., paras. 54 and 55.

[61] UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, p. 3, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[62] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 2. UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, p. 6, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[63] CERD/C/FJI/CO/17, para. 15.

[64] CRC/C/15/Add.89, paras. 14 and 34.

[65] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 2.

[66] A/HRC/6/17/Add.1, para. 47.

[67] A/HRC/10/44/Add.4, para. 72.

[68] A/HRC/7/14/Add.1, para. 225.

[69] A/HRC/7/6/Add.1, paras. 120-124.

[70] A/HRC/11/4/Add.1, paras 883-885; see also A/HRC/10/12/Add.1.

[71] A/57/38 (Part one), paras. 58 and 59.

[72] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 2.

[73] Ibid., p. 2.

[74] CRC/C/15/Add.89, paras. 17, 25, 37, 44 and 45.

[75] UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, p. 3, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[76] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), 2009, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092009FJI182, p. 3.

[77] CRC/C/15/Add.89, paras. 44 and 45.

[78] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 3.

[79] CRC/C/15/Add.89, paras 26 and 46.

[80] A/HRC/12/24, para. 49

[81] A/57/38 (Part one), paras. 64 and 65.

[82] A/HRC/7/7/Add.3, para. 37.

[83] Resident Coordinator, Annual Report 2007, p. 1, and Annual Report 2008, p. 1, available at http://www.undg.org/unct.cfm?CountryID=FIJ&fuseaction=UN%20Country%20Coordination%20Profile&module=CoordinationProfile&page=Country.

[84] High Commissioner's press statement, 14 September 2007.

[85] United Nations press release, 20 April 2009.

[86] A/HRC/8/4/Add.1, para 132

[87] E/CN.4/2005/61/Add.1, para. 109

[88] Resident Coordinator, Annual Report 2007, p. 1, available at http://www.undg.org/unct.cfm?CountryID=FIJ&fuseaction=UN%20Country%20Coordination%20Profile&module=CoordinationProfile&page=Country.

[89] United Nations press release, 20 April 2009.

[90] UNESCO press release, 17 April 2009, available at http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=28534&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.

[91] A/HRC/11/4/Add.1, para. 881.

[92]Ibid., paras. 887-891

[93] E/CN.4/2006/95/Add.5, paras 608-613.

[94] CERD/C/FJI/CO/17, paras. 4 and 10.

[95] Resident Coordinator, Annual Report 2008, p. 1, available at http://www.undg.org/unct.cfm?CountryID=FIJ&fuseaction=UN%20Country%20Coordination%20Profile&module=CoordinationProfile&page=Country.

[96] A/HRC/7/7Add.3, para. 47.

[97] Ibid., para 51 (g).

[98] A/57/38 (Part one), paras. 56 and 57.

[99] United Nations Development Assistance Framework for the Pacific sub-region 2008-2012, Suva, p. 13, available at www.un.org.fj/_resources/un/files/Draft%20UNDAF%20070502.pdf.

[100] A/57/38 (Part one), paras. 56 and 57.

[101] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), 2008, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092008FJI087, para. 7.

[102] Ibid., para. 13.

[103] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 3.

[104] Idem. See also 2007 Census of Population and Housing, No 09/2009, Fiji Islands Bureau of Statistics, Table 2a, p. 20, available at http://www.statsfiji.gov.fj/Census2007/Release%202%20-%20Labour%20Force.pdf.

[105] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 3.

[106] A/57/38 (Part one), para. 62

[107] CRC/C/15/Add.89, para. 19.

[108] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 2.

[109] A/57/38 (Part one), paras. 62 and 63, and CRC/C/15/Add.89, para. 19.

[110] CRC/C/15/Add.89, para. 20.

[111] CRC/C/15/Add.89, paras. 21 and 40.

[112] UNICEF, A Situation Analysis of Children, Youth & Women, 2007, p. 16, available at http://www.unicef.org/pacificislands/Fiji_SitAn.pdf.

[113] UNICEF submission to the UPR on Fiji, pp. 3-4.

[114] Ibid., p. 4. See also UNICEF, The State of Pacific Children 2008, p. 33.

[115] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Indigenous and Tribal Peoples Convention 1989 (No. 169), 2008, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092008FJI169, para. 5.

[116] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), 2008, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092008FJI111, para. 3.

[117] CERD/C/FJI/CO/17, para. 19.

[118] A/57/38 (Part one), paras. 60 and 61.

[119] CERD/C/FJI/CO/17, para. 18.

[120] Ibid., para. 22.

[121] ibid., para. 6.

[122] UNHCR submission to the UPR on Fiji, pp. 1-2.

[123] CRC/C/15/Add.89, para. 6.

[124] UNICEF submission to the UPR on Fiji, p. 4.

[125] A/57/38 (Part one), para. 45.

[126] CERD/C/FJI/CO/17, para. 31.

[127] A/HRC/7/7/Add.3, para 51 (c, d, e and h).

[128] A/HRC/7/7/Add.3, para. 51 (b).

[129] UNHCR submission to the UPR on Fiji, p. 2.

[130] Idem.

[131] United Nations Development Assistance Framework for the Pacific sub-region 2008-2012, Suva, pp. 6-7, available at www.un.org.fj/_resources/un/files/Draft%20UNDAF%20070502.pdf.

[132] UNHCR submission to the UPR on Fiji, p. 3.